العمالة المؤقتة وسوق العمل

أ.م. د. نبيل عمران موسى الخالدي& أحمد حسن غالي

كلية الآداب / جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث:٢٠١٦/٥/٨ **تاريخ قبول النشر:٢٠١٦/٥/٢٥**

المقدمة:

يحتل العمل مكاناً بارزاً في حياة المجتمعات عامة وحياة الأفراد خاصة، فعن طريقه تستطيع المجتمعات أن تواكب التقدم والتنمية وأن تحقق كل ما هو ضروري لحياة أفرادها. وبما أن أساس كل عملية إنتاجية هو العنصر البشري يفترض على كل مجتمع يريد أن يتقدم ويتطور أن يجعل العمل والأفراد الممارسين له في طليعة اهتمامه، فالعمل كونه قيمة وميزة للإنسان ومصدره الأساسي للعيش ويعد معياراً أساسياً يحدد مكانة الفرد وأوضاعه وحتى طبقته الاجتماعية، فظلاً عن التطور الذي تشهده المجتمعات والإنجازات التي يحققها جاءت أغلبها نتيجة العمل. لكن ما نلاحظه اليوم هنالك تحول في نظام العمل العالمي خلال السنوات الأخيرة مما أفرز نوع جديد من الأعمال وهو العمل المؤقت القائم على التشغيل المؤقت، كونه عمل قليل التكاليف ولديه القدرة على المنافسة.

لذا أخذ الطلب عليه يأخذ حيزاً واسعاً داخل سوق العمل نظراً للمرونة التي يتميز بها هذا العمل مما جعلة منه مشكلة تستدعي الدراسة لمعرفة الدوافع والأسباب التي تكمن وراء انتشاره والتي تجعل من الفرد مجبراً على ممارسته.

أولاً: مبررات اختيار الموضوع:

١- إنَّ السبب الرئيس الذي دفع الباحث لتناول هذا الموضوع كونه من المواضيع التي لم تتوفر عنه أي دراسة عراقية تناولت دراسة العمل المؤقت داخل سوق العمل دراسة سوسيلوجية.

٢- والسبب الأهم هو ان العمل كان ولا يزال يمثل المحور الرئيس في حياة الفرد والمجتمع.

ثانياً: مشكلة البحث

مع التقدم الهائل والسريع للعلم والتكنولوجيا، ومع الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص في العمل، الذي يعتبر من أهم المحاور في حياة الفرد والمجتمع، ومع كونه محور اهتمام علماء الاجتماع القدامى والمعاصرين، وعلى الرغم من هذا الاهتمام افرزت التغيرات التي تعرض لها سوق العمل أنواعاً جديدة من العمل، تسببت في وجود تغيرات كثيرة في ترتيبات العمل وعلاقته، مما أفرزت نوعاً جديداً من العمل

داخل سوق العمل العراقي هو العمل المؤقت، مع تضافر العديد من العوامل لتجعل من العمل المؤقت السمة الغالبة للتوظيف داخل هذا السوق .

بناء على كل ما مر تتمثل مشكلة البحث في دراسة طبيعة الأعمال المؤقتة التي يؤديها أعداد هائلة ومن كلا الجنسيين في المجتمع العراقي، من خلال الانتشار الكثيف مما يجعل منها مشكلة تستدعي الوقوف عندها لدراستها والتعرف على العوامل والأسباب التي تقف وراء انتشارها في شكلها الآني.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

في ضوء ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي ماهي اهم العوامل والأسباب التي تؤدي لانتشار العمل المؤقت داخل سوق العمل العراقي . ويتفرع من هذا السؤال تساؤلات فرعية عديدة من اهمها.

١- هل انتشار التوظيف الحكومي للعمالة المؤقتة في القطاعات هو محاولة لامتصاص البطالة ؟.

٢- هل انتشار التوظيف الحكومي للعمل المؤقت في القطاعات الحكومية هو محاولة لانعاش دورها الاجتماعي؟.

٣- هل انتشار التوظيف الحكومي للعمل المؤقت في القطاعات الحكومية هو محاولة لإحياء دور الحكومة في عملية التوظيف؟.

رابعاً: اهمية الدراسة:

تعد العمالة المؤقتة من الظواهر اللافتة للنظر في المجتمع العراقي، والتي أتسع نطاقها بشكل واسع في كافة القطاعات الا قتصادية، فلا تكاد تخلو منها مؤسسة حكومية أو خاصة، ولذا كان اعتماد القطاع الخاص على التوظيف المؤقت له اسبابه ومبرراته عند أصحاب الأعمال خصوصاً فيما يتعلق بالطلب في الأسواق، فإنه من المستغرب اعتماد الحكومة في التوظيف على هذا النمط من العمالة في كافة القطاعات الحكومية والذي يثير الجدل.

لذا يأمل الباحث في هذا الدراسة ان تشكل نتائج هذه الدراسة اضافة علمية للتراث النظري لجانب من المشكلات الاجتماعية وهي مشكلة العمالة المؤقتة داخل سوق العمل العراقي. من أجل الوصول الى صياغة فرضيات وتعميمات أو قضايا عامة عن هذه العمالة تساعد في وضع حلول لهذه المشكلة.

خامساً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى ظهور العمالة المؤقتة في سوق العمل العراقي

٢- التعرف على خصائص العمالة المؤقتة.

٣- التعرف على مدى التأثير التي تحدثها العمالة المؤقتة على المجتمع العراقي.

سادساً: تحديد المصطلحات والمفاهيم:

١- مفهوم العمل:

يعرف العمل بأنه مجهود ارادي عقلي أو بدني يتضمن التأثر على الأشياء مادية والغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد[١] . ويعرف أيضاً من الناحية الاقتصادية على أنه جميع الجهود الجسمانية أو الذهنية التي يبذلها الأنسان العامل في العملية الإنتاجية، وبمعنى أخر كل مجهود انساني ينشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية[٢].

٢- مفهوم العمالة المؤقتة:

يعرف العمل المؤقت : بأنه العمل الذي تقتضي طبيعة تنفيذه وإنجازه مدة محدودة[٣]. كما تعرف المدرسة اليابانية العمالة المؤقتة : على أنهم العمال الذي تقل مدة استخدامهم عن شهر (Dayworkers) أما (Temporary workers) وهم العمال بعقود تستمر اكثر من شهر وأقل من سنة ويتم استخدامهم مباشرة من قبل الشركات[٤].

٣- مفهوم سوق العمل:

يعرف سوق العمل: بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، يتسم سوق العمل بكثرة المؤسسات التي تساهم في عرض العمل والطلب عليه، ابتداء من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص[٥]. كما يعرف أيضاً : بأنه لآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف(أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل[٦].

تمهيد:

تكشف أدبيات سيسيولوجيا العمل أهمية الدور الذي تلعبه القوى الاقتصادية والثقافية في تشكيل القوى العاملة وأنماطها، وخاصة تنوعها وفقاً للعمل الدائم والمؤقت ، وجزءاً من المؤقت وكل الوقت، وفي ظل التحولات العالمية والمجتمعية تتنامى العمالة المؤقتة، بوصفها مطلباً من متطلبات الاقتصاد العالمي الجديد، ونتاجاً لظروف إعادة الهيكلية الاقتصادية. إذ يشهد مجتمعنا العديد من التحولات الناتجة عن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتكليف الهيكلي والخصخصة، وتفعيل القطاع الخاص. وقد أدت هذه التحولات الى تغيير تركيب القوى العاملة وتغيير نمط العلاقات التعاقدية بين العمل وصاحب العمل نتيجة تزايد نسبة العمالة المؤقتة والاعتماد عليها.

لذا أصبح العمل المؤقت يمثل ظاهرة عالمية، ارتبطت بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، كما هو الحال في دراستنا بين دراسة علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وعلى كافة المستويات أصبح العمل المؤقت يمثل صفة للتوظيف في المجتمع العراقي بالأخص مع التحول نحو الخصخصة، ولم يقتصر التوظيف

المؤقت على القطاع الخاص، بل أمتد ليشمل الحكومة وما تبقى من القطاع العام، ويكاد يكون التوظيف المؤقت هو الشكل الرئيس للتوظيف في الحكومة، وعلى وجه التحديد في قطاع التعليم الجامعي، وأصبح التوظيف المؤقت هو السمة الغالبة في شغل الوظائف الإدارية في التعليم الجامعي.

أولاً: لمحة تاريخية عن نشأة العمالة المؤقتة وتطورها

إنَّ مشكلة العمل المؤقت لا تمثل مشكلة حديثة الظهور، بل ترجع إلى ثلاثينيات القرن الماضي، فقد بلغت نسبة العمالة المؤقتة في ذلك الوقت حوالي(٥٦%) من إجمالي العمالة في الولايات المتحدة وحدها[٧]. وبلغت نسبة الداخلين الجدد إلى سوق العمل والذين يرتبطون بعقود عمل مؤقتة (٥٩%) عام (١٩٨٤) في إسبانيا، وارتفعت إلى (٨٤%) عام (١٩٩١)، وزادت إلى (٨٨%) عام (١٩٩٧)[٨]. وقد شهدت الولايات المتحدة وأوربا تزايداً في المؤسسات التي تستخدم العمالة المؤقتة، لمواجهة التقلبات الشديدة على طلب، وحل مشاكل التوظيف، ويتم ذلك عن طريق العمال المؤقتين الذين يستأجرون مباشرة من قبل المنظمات، أو عن طريق وكالات التشغيل المؤقت[٩].

وتعد هذه الوكالات شكلاً من أشكال الوسطاء التي ظهرت في سوق العمل بوصفها رد فعل لأنتشار العمالة المؤقتة، ولتلبية احتياجات وطلبات كثير من الشركات من هذه العمالة، حيث تعد المزود الرئيس للشركات بالعمالة[١٠] . ونظراً لاتساع نمط التشغيل القائم على العمالة المؤقتة، فقد زاد الاهتمام بهذا النمط من التشغيل الذي أصبح يمثل ظاهرة، وأهتم الباحثون بدراسة تأثير عقود العمل المؤقت على الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظائف، كما أهتموا بدراسة الاتجاهات العامة للعمالة المؤقتة[١١].

لقد شهدت الساحة العراقية تحولاً في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ،وهو دخول العراق الحرب مع إيران التي استمرت ثمان سنوات، وكذلك فرض العقوبات الاقتصادية على العراق لاحتلاله الكويت، كل هذه العوامل أدت إلى تنامي ظاهرة العمالة المؤقتة [١٢]. وانخفاض مستوى الأجور إلى دولارين أو ثلاثة دولارات شهرياً ، لذا شهد سوق العمل تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي والطلب على العمل مع انعدام وجود سياسة واضحة المعالم لدى الحكومة فيما يتعلق بالتوظيف [١٣] .

إضافة إلى ذلك أسهمت التهديدات الأمنية، وهروب راس المال العراقي إلى الخارج، واخلال العملية الاستثمارية في فقدان كثير من فرص العمل، مما أدى إلى ظهور العمالة المؤقتة وعلى الرغم من وجودها من قبل، لكنها لم تكن بصورة التي يمكن دراستها كظاهرة اجتماعية داخل المجتمع العراقي، ونزول المرأة العراقية إلى سوق العمل لممارسة تلك المهنة إلى جانب الرجل [١٤]. وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتراجع العمل في العراق تراجعاً كبيراً ، ولعل ذلك يعود إلى البطالة الكبيرة والبنى التحتية المدمرة بسبب الاحتلال، وإخفاء المنشآت بصورة كاملة في قطاع الخدمات بسبب النهب والسلب ،

وتوقف عجلة الاقتصاد العراقي ، كل هذه الأمور دفعت بأبناء الشعب العراقي إلى ممارسة أنواع كثيرة من العمل ، كالعمل المؤقت والعمل الهامشي لكلا الجنسين(١٥).

لذلك يعد دوران العمل(التشغيل والتسريح) إحدى القضايا المعاصرة المهمة التي أسهمت في تزايد العمالة المؤقتة في العراق، نظراً لما تتسم به تلك العمالة من مرونة، من حيث الالتحاق بالعمل والخروج منه، وكذلك العوامل الهيكلية المرتبطة باتساع قاعدة العمالة والبطالة وعدم توفر فرص عمل واخضاع العاملين لسيطرة صاحب العمل من حيث التحكم في التشغيل والتسريح عن العمل، إضافة إلى تنقل العامل نفسه بين أكثر من مكان عمل في سعيه للبحث عن عمل بأجر أفضل، وبهذا يصبح العامل في حالة تشغيل مدة معينة وبطالة مدة أخرى، لذا يبدأ بالبحث عن أي عمل حتى لوكان عملاً مؤقتاً يمارسه كي يستطيع مواكبة تطورات الحياة وسد حاجته عن طريق ذلك العمل، وقد لعب سوق العمل من الناحية التاريخية في تجربة الفقر، وتوزيع الفرص الاقتصادية(١٦).

لذلك نجد أن زيادة أعداد العاملين في هذه المهنة تترتب عليه الاثار الاجتماعية الخطيرة التي من أبرزها حرمان هذه الفئات من مكاسبها وحقوقها القانونية ولا سيما الضمانات التقاعدية، ومرتبات نهاية العمل، فضلاً عن تغيير بيئة العمل نفسها حيث تختلف قيم الزمن والعلاقات بين العاملين وصيغ التعامل مع قوى السوق (١٧). ومن هنا يلجأ بعض الذين لا يحصلون على عمل مأمون في القطاع الرسمي إلى أحد الأمرين، أما التوجه نحو العمل المؤقت والعمل الهامشي أو قد يلعب على أوتار الانحراف بممارسة أنشطة يجرمها القانون ومن ثم يخلق البؤس أمامهم عالماً يتسم بوجود أرضية ممهدة للانحراف، وخاصة المرأة في المجتمع هي محط أنظار الاخرين، وأن أي خطأ في سلوكها يعني دخولها في هاوية الفساد وسوق البغاء (١٨).

ولهذا قد يؤدي العمل المؤقت إلى الارتباط طردياً بالتقدم الاقتصادي للمجتمع، فتكون العمالة المؤقتة نتيجة من نتائج المواقف المعقدة الناجمة عن قصور في عملية التنمية ليس فقط في البلدان النامية ، بل في بعض البلدان المتقدمة أيضاً ، إذ إن العمالة المؤقتة مسؤولية تقع على عاتق المجتمع بأكمله، وهي الظاهرة ليست بمنعزل عما يدور في المجتمع (١٩).

إن ظاهرة العمالة المؤقتة ظاهرة موجودة قديماً في العراق، وإن لم تكن بالصورة التي يستوجب دراستها مقارنة بانتشارها في الوقت الحاضر بوصفها ظاهرة اجتماعية تلوح في الأفق تستوجب دراستها للوقوف على العوامل التي أدت إلى أنتشارها داخل مجتمعنا، إذ كان للحصار الاقتصادي أضافة للحروب الحظ الأوفر في انتشارها، إضافة إلى سياسة الدولة الخاطئة في أدارة أمور البلاد من جميع النواحي، وكل هذه العوامل أدت إلى انتشار الفقر والبطالة وفقدان فرص التوظيف، مما دفع بأبناء مجتمعنا إلى النزول إلى أدنى مستويات العمل وهو العمل الهامشي مثل جمع قناني المشروبات الغازية الفارغة من

المزابل وعَّده حلاً من الحلول المتاحة أمامه، أو العمل بصفة وقتية وهو أرقى من العمل الذي سبقه، على الرغم من تشابهما في كثير من الجوانب، مثل الأجر وفقدان الضمان الاجتماعي، وفقدان الضمان الصحي ... الخ . والعراق شأنه شأن غيره من البلدان النامية التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، لذا يجب البحث عن حلول ووضع خطة من قبل الجهات المعنية لمواجهة هذه الظاهرة من خلال الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الوطني و العربي والأجنبي في هذا القطاع لزج هؤلاء الأفراد في داخله، وكذلك وضع خطة بعيدة الأمد لمواجهة هذه المشكلة وكيفية القضاء عليها.

ثانياً : الأسباب المسؤولة عن انتشار العمالة المؤقتة في المجتمع العراقي

ثمةَ اسباب أدت الى انتشار العمالة المؤقتة وهي أسباب ارتبطت بإعادة الهيكلية الاقتصادية ومن اهم هذه الأسباب.

أولاً: الفقر:

يؤدي الـ فقر دوراً كبيراً في دفع أفراد المجتمع الى الدخول في سوق العمل من أجل سد الاحتياجات الأساسية ، وخاصة مع تزايد النفقات المعيشية ، إذ يصبح العمل المؤقت وسيلة مشروعة لكسب لقمة العيش ، وفي هذا يتردد ((العيشة صعبة وأهم حاجة نوفر اللقمة)) [٢٠].

يعد الفقر عاملاً أساسياً في شيوع ظاهرة العمل المؤقت في المجتمع العراقي، إذ يعاني الشعب العراقي من الفقر التام، لذا يلجأ أفراده الى مزاولة أي عمل حتى لو كان هذا العمل لا يتناسب مع ما يحملونه من شهادات، أو مع أعمارهم وبسبب الفقر يعملون بأعمال تحمل صفة وقتية مثل (عملهم في البلدية، أو عملهم داخل الجامعات بصفة بستاني وغيرها من الاعمال التي لا تتلاءم مع أعمارهم وصحتهم) أو عمل الخريجين ومن حملة الشهادات العليا بأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، أو العمل بعقد في مؤسسات الدولة، وهو أفضل عمل يحصلون عليه في مجتمعنا، على الرغم من قلة الأجر الذي يحصلون عليه مقابل عملهم ، لكنهم مضطرون لإعانة أسرهم وتأمين احتياجات المعيشة الصعبة ، وإن كان بلدنا يحتوي في أراضيه كثير من الثروات . أن قصور المؤسسات الاجتماعية في تقديم العون الكافي للفقراء، يحمل أفراد المجتمع العبء الأكبر في المسؤولية الأسرية، فيدخل هؤلاء الأفراد الى سوق العمل ويتفاعلون مع متطلباته ويصبحون مكوناً من مكونات العمل المؤقت [٢١]. وفي هذا السياق نلاحظ تخلي بعض مؤسسات الدولة عن القيام بدورها التقليدي وخاصة في مواجهة الفقر، من خلال التراجع في دعمها لشرائح المجتمع، وكذلك التراجع في دعمها للاقتصاد الوطني، كل هذه الأمور تؤدي إلى ظهور هذه العمالة بشكلها الآني، ولعل ذلك السبب القراءة الخاطئة السياسة المتبعة في كيفية جعل آليات الخصخصة تتماشى مع الواقع داخل هذا المجتمع، من دون خلق مشاكل نحن في غنى عنها [٢٢].

ويجبر الفقراء على العمل المؤقت كونه بديلاً لا يحتاج تجهيزاً كافياً لاكتساب المهارات التي تمكنهم من الاستقرار في العمل، وتؤدي مشكلة الفقر إلى قبول أي عمل يتوفر أمامهم. ومن هنا يصبح العمل المؤقت وسيلة لإعادة الهيكلية الاقتصادية لسوق العمل. وعلى الرغم من وجود مؤسسات اجتماعية في مجتمعنا والمتمثلة (بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية) بفروعها وتخصصاتها المتعددة، إلا إنَّ الدعم الذي تقدمه دعم خجول جداً مقارنة بأعداد الفقراء الموجودين في مجتمعنا ، لذا يلجأ هؤلاء إلى الانخراط في سوق العمل من أجل الحصول على أعمال وقتية تحفظ ماء وجههم، ووجه عوائلهم وتوفير القوت لهم، وبعبارة أخرى يعد (الفقر) بمثابة ملك الموت الذي يجول في شوارع مدننا وأزقتها، والخوف منه يدفع أفراد مجتمعنا إلى اللجوء إلى العمل المؤقت ،على أساس أنه الحصن الذي يخلصهم من شره.

ثانياً : البطالة

هناك دور كبير تلعبه إعادة الهيكلية الاقتصادية، ومتطلبات الاقتصاد الجديد، مما يؤدي بالعاطلين إلى القبول بأي عمل حتى لو كان بشكل مؤقت، إذ إنَّ البطالة تزداد مع تراجع سياسة التوظيف ومن ثم وجود فائض في سوق عرض العمالة [٢٣]. ولآن القطاع الخاص لا يقدر على استيعابهم، تكون البطالة من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار العمالة المؤقتة، كما يتسع نطاق البطالة مع تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل [٢٤].

تلعب البطالة دوراً في انتشار العمالة المؤقتة داخل المجتمع العراقي، إذ يتزايد ظهورها مع انعدام الدرجات الوظيفية، لذلك نلحظ بأن دور الجامعات أصبح وبدرجة امتياز هو تخريج أعداد هائلة من الطلبة ومن كل الاختصاصات الذي يتناسب معهم مصطلح (البطالة). إذ يلجأ هؤلاء إلى البحث عن عمل والقبول به حتى لو كان مؤقتاً وغير ملائم، ليكون حلاً لكثير من المشاكل التي تواجههم وتوفير احتياجاتهم، ومن هنا تظهر كثير من التناقضات بين المأمول والواقع. لذلك يكون القطاع الخاص غير قادر على استيعاب الكم الهائل من العاطلين عن العمل.

ومن أهم المشكلات التي يعاني منها العالم اليوم وأكثرها ظهوراً، وأشدها خطراً على المجتمعات الإنسانية وعلى كيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني هي مشكلة البطالة ، فهي أكبر شراً يهدد الإنسانية وكثيراً ما نشاهد عاملاً عاطلاً وهو في أشد الحاجة إلى العمل وهو قادر عليه لكن لا يجده[٢٥].

إذن مشكلة البطالة مشكلة لها أثر قوي على الفرد قبل المجتمع الذي ينتمي إليه، والبطالة بكل أشكالها تكون من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الحاجة الى العمل سواء أكان دائماً أم مؤقتاً، لذا يلجأ الأفراد داخل المجتمع العراقي إلى مزاولته من أجل تحسين أحوالهم المعيشية [٢٦].

ثالثاً: سياسة الخصخصة

أشارت بعض الدراسات إلى التداعيات المصاحبة للتحولات الاقتصادية والخصخصة والتي منها تزايد العمالة المؤقتة، إذ أوضحت هذه الدراسات أن نمو العمالة المؤقتة يرجع إلى عوامل هيكلية تأتي في مقدمتها سياسة الخصخصة التي أدت إلى تقليص العمالة المؤقتة داخل المنشآت التي تمت خصخصتها أو في طريقها إلى ذلك (٢٧). لأنها عمالة يتم الاستغناء عنها بعدة آليات تأتي في مقدمتها آلية المعاش المبكر والحصول على مكافأة نهاية الخدمة، وخاصة النساء وذلك لعدم قدرتهن على تحمل القهر والضغوط التي تمارس عليهن من صاحب العمل (٢٨).

لذلك نجد القطاع الخاص داخل مجتمعنا يعتمد على تكثيف رأس المال أكثر من تكثيف العمالة، مما يحدث حالة من عدم الثبات داخل هذا القطاع، وظهور صور من التعسف مثل مضاعفة أعباء العمل وغيرها من الأمور، وهنا يقف العامل حائراً أمام الاختيار الصعب وهو بين تحمله القهر أو تركه للعمل (٢٩).

ولهذا أدت الخصخصة إلى توليد الصراعات وخلق هموم جديدة للعمالة المؤقتة داخل مجتمعنا، مثل تسريح أعداد كبيرة من العمالة داخل المنشأة لتحل محلهم الآلات، وهذا أدى إلى تزايد أعداد العمالة المؤقتة، مع شحة العمل داخل سوق العمل، كل هذه الأمور وغيرها أسهمت في تزايد أعداد تلك العمالة وانتشارها بشكل يستدعي الدراسة. إن سياسة الخصخصة تسهم بدرجة كبرى في انتشار العمالة المؤقتة، من خلال الطرق التي تتحايل بها على تلك العمالة، وهي أحلال الآلات محل تلك الأيدي، وهذا يؤدي إلى تسريحهم من العمل وحدوث البطالة داخل مجتمعنا، كذلك عن طريق الضغط على تلك العمالة من قبل اصحاب العمل، أن كل هذه الأمور تستدعي من الجهات المختصة في ذلك الشأن، العمل على جعل هذا التقدم العلمي والتكنولوجي قليل الأثر على أفراد المجتمع ، من خلال قيام الدولة بتوفير البديل لتلك العمالة، عن طريق فتح باب التوظيف وغيرها من الأمور التي تساعد على بتوفير حياة كريمة لهؤلاء الأفراد وتسد على الأقل احتياجاتهم الشخصية، إذ ليس من الصواب تسريحهم وتركهم بلا عمل، لأن هذا يترتب عليه كثير من المشاكل الاجتماعية ويأتي في مقدمتها البطالة والفقر، إلى جانب انتشار بعض الأمراض غير المقبول بها اجتماعياً، مثل السرقة والقتل وغيرها من الأمور، أذا نحن اليوم امام مشكلة حقيقية يستوجب علينا الوقوف عندها وهي مشكلة العمالة المؤقتة التي يكون أحد أسباب أنتشارها هو (سياسة الخصخصة) وكيفية جعل أعادة هيكلية اقتصادنا تتماشى مع تلك التحولات دون خلق مشاكل اجتماعية جديدة، تكون حملاً على أكتافنا ونحن في غنى عنها. وجعل سوق العمل العراقي سوق يسوده نوع من التطور والتقدم التكنولوجي من دون خلق صراعات، عن طريق تفعيل قطاعيه العام والخاص وتقديم الدعم الحكومي المالي والمعنوي وتذليل العقبات التي تواجه، مع وضع خطط من قبل المختصين

في ذلك المجال، ودراسته دراسة علمية صحيحة، والاستفادة من الدول المجاورة والتي تسبقنا في ذلك المجال.

رابعاً : الأبعاد الثقافية

تسهم الثقافة في جانب معين في تنامي العمالة المؤقتة، وخاصة العمالة النسائية، وذلك من خلال تكريس المفاهيم التي تتسق حول المرأة، مثل قبولها الأعمال المتدنية والأعمال التي لا يقبل الرجل العمل فيها، ولأنه من الصعب قيامها بأعمال تنظيمية، فإن العمل المؤقت يتلاءم مع ظروفها الخاصة مثل تعرضها للحمل والإنجاب ورعاية الأطفال، والقيام بالأعمال المنزلية. ومن هذا المنطلق كرست تلك المفاهيم وضع المرأة في قوالب نمطية ومن ثم انحصار عملها في مهن متدنية ، مع استمرار حصولها على أجر أقل من الرجل(٣٠). لذلك نلحظ ثمة نظرة ثقافية تحث على ضرورة مساعدة المرأة زوجها في تحمل الأعباء المعيشية ، إذ يبرز مفهوم ازدواجية كسب العيش ،بوصفه مفهوماً محورياً تجبر المرأة فيه على مواجهة المتطلبات الاقتصادية مع زوجها (٣١).

وتنعكس النظرة الثقافية على رؤية أصحاب الأعمال للمرأة إذ يقومون بتشغيلها في الأعمال الشبيهة بالأعمال المنزلية والعمل بشكل مؤقت ،مما يقوي في تكريس تلك النظرة الثقافية المتمثلة بقبول المرأة ما يفرضه عليها أصحاب الأعمال وسوق العمل(٣٢).

أراد الباحث هنا إن يوضح حقيقة قد تكون غائبة عن البعض من وجهة نظره، وهي البعد الثقافي ودوره في انتشار العمالة المؤقتة، والنسائية بشكل خاص، على الرغم من وجودها داخل مجتمع البحث، من خلال النظر الى المرأة بأنها كائن مستضعف أقل درجة من الرجل، وهي الأم والزوجة والأخت والبنت، كل هذه الأمور وغيرها قد تكون من العوامل التي لها تأثير كبير في دفع المرأة الى قبول الأعمال المؤقتة أو الهامشية وغيرها من الأعمال المنزلية مثل عملها بصفة (خادمة) في البيوت، ومن هذا المنطلق مع الفقر وعدم قدرة رب الأسرة على أعانتها تشارك المرأة في مسؤولية توفير القوت إلى جانب دورها في التربية والتدبير المنزلي، لذا تكون مجبرة على النزول إلى سوق العمل لممارسة أي عمل حتى لوكان مؤقت، أي فرضت الثقافة هذه النظرة في اذهاننا عن المرأة، وهي قبولها بأدنى الأعمال، ومن هنا فكر الباحث بكيفية ربط الثقافة أو تأثيرها بانتشار العمالة المؤقتة، فوجد أن هناك تأثيراً يمارسه البعد الثقافي في انتشارها إلا أنه يؤثر على جزء ممن يشتغلون فيها وهن النساء، على الرغم من قلة الأجر الذي تتقاضاه مقارنة بالرجل.

ثالثاً : دوافع العمالة المؤقتة

أولاً : الدافع الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة الى العمل بشكل عام، إلا إنَّ أهميته تزداد مع تفاقم الفقر والعوز المادي والحاجة إلى الموارد حتى ولو بممارسة أدنى مستوى من الأعمال[٣٣]. لذا يعد من أهم العوامل الدافعة الى مزاولة العمالة المؤقتة وغيرها من الأعمال (الحاجة الاقتصادية)، فخروج الرجل والمرأة الى العمل ضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث، إذ إن أعباء المعيشة وغلاها، دفع بهؤلاء إلى الخروج عن إطار العمل التقليدي ومزاولة الإعمال الوقتية والهامشية وغيرها من الأعمال [٣٤].

وغالباً ما تكون علاقات الاستخدام لهؤلاء العاملين غير مستقرة وغير واضحة، وذات أجور زهيدة جداً وتكرس حالة من الاستغلال مع التباين في الأجور وساعات العمل المرهقة مما يفسر التهميش الذي تعانيه هذه الطبقة من العمال [٣٥]. إن الظروف الاقتصادية والمعيشية التي تعيشها الاسر في العصر الحديث هي التي تدفع بأفراد المجتمع إلى مزاولة العمالة المؤقتة، لأنها حل من الحلول المتوفرة أو التي يوفرها سوق العمل في ذلك المجتمع، لأنَّ الانسان لديه أحساس فطري بأهمية العمل لاستمرار الحياة [٣٦].

وعلى الرغم من التطور الذي حصل في بعض الدول النامية مقارنة بأوضاعها السابقة، والذي لم يخل تحقيقه من المصاعب ، إلا أن أي دولة منها لم تتمكن حتى ألان من القضاء على تخلفها العام والالتحاق بمستوى الدول المتقدمة. إذ لا توجد مؤشرات فعلية تدل على أنها تسير في الاتجاه الصحيح[٣٧] . بل العكس تماماً فالفارق بينها وبين البلدان المتقدمة يزداد أتساعاً، وتكثر مشاكل البطالة والفقر والديون الخارجية التي تواجهها، فضلاً عن مشاكل جديدة ناجمة عن الصعوبات أفادها من التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث [٣٨].

إن معظم سياسات الإصلاح التي تسعى إليها مؤسسات دولية ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين ، لم تحقق نجاحاً يلائم ظروف البلدان النامية وأوضاعها ، بل أسهمت في تفكيك هياكلها الاقتصادية الموجودة وزيادة نسبة البطالة والفقر بين سكانها [٣٩]. فإذا نظرنا الى حالة العراق في العقود الاخيرة، بعد تأثير الأوضاع السلبية على العمالة الفاقدة للعمل في القطاعات الموجودة داخل سوق العمل ، وافتقارها الى الضمانات الاجتماعية، إذ يعاني المجتمع العراقي من ارتفاع الأسعار نتيجة انهيار الدخل الحقيقي للفرد ، هذا مما دفع بجموع غفيرة من أفراده إلى العمل في سوق العمل حتى لو كانت هذه الأعمال ذات طابع مؤقت أو جزئي[٤٠].

إن العمالة الهامشية وغيرها من أنواع العمالة نحو المؤقتة والوافدة، احتلت مكاناً واسعاً في الحياة الاقتصادية في المدن العربية بصفة عامة، والعراق على وجه الخصوص، وهي أعمال ذات مدخولات قليلة وغير منتظمة [٤١]. ولاشك في أنَّ هذه الأعمال تختلف بحسب درجة انفتاحها على الراغبين وحجم إقبال الأشخاص وجنسهم وسنهم ، مما يجعل معظمها مفتوحة لمن يرغب بممارستها ، ويبرز السن والجنس كأهم الأسس للتمييز في إشغال هذه الوظائف ، لذلك تصبح هذه الأعمال غير مرغوب فيها بسبب كثرة ما تستهلكه من وقت مقابل أجور زهيدةً جداً [٤٢].

ثانياً: الدافع التعليمي:

إنَّ التعليم هو المصدر الأساس لتقدم أي مجتمع وتنميته، وهو من الحقائق المسلم بها في الوقت الراهن، فوجود القوى البشرية المؤهلة عن طريق التعليم يعد من الشروط الأساسية لتقدم أي مجتمع وتطوره، لذا أي خلل يحدث في العملية التربوية قد يؤدي إلى خلل في مؤسسات المجتمع [٤٣]. ومن البديهي أن التعليم بمستوياته المختلفة يسهم في توفير فرص التوظيف، إذ إن التأهيل العلمي الذي يحصل عليه المرء يساعد في إتساع دائرة الحصول على نشاط مهني (عمل)، لذلك يعد التعليم من الأسباب الرئيسة الدافعة الى العمل بأي أنواعه [٤٤].

ولهذا فإن انخفاض المستوى التعليمي عند الشخص قد يعد سبباً في عدم حصوله على عمل والعكس هو الصواب، ولهذا كان لانتشار التعليم على نطاق واسع أثر مباشر في قلب معايير العمل التي كانت منتشرة، وأدى ذلك إلى دخول المرأة في سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجل [٤٥]. وانخفاض الإنفاق العام أدى إلى الإخلال بشروط تمكين الرجل والمرأة ، من خلال انخفاض معدل تعليمهما واستخدامهما معاً، مما انعكس على ضآلة الدخل، وارتفاع نسبة الأمية بين كلا الجنسين[٤٦]. ومع تراجع دور الدولة في خلق الوظائف وانحسار النشاط الاقتصادي، اندفع الأشخاص إلى مزاولة الأعمال المؤقتة أو غير النظامية، لذا فإن كثيراً ما يتم اللجوء إلى هذا القطاع لمواجهة العزل المهني والبطالة وحاجة الأسر إلى مصدر إضافي للدخل[٤٧].

وعلى الرغم من الجهود التي تتبعها سياسة الدولة في القضاء على الأمية ، فهذا الهدف غالباً ما يتقاطع مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تخرج عن السيطرة، فالفقر بحد ذاته سبب لترك التعليم في وقت مبكر، ولذلك تلجأ الأسر العراقية إلى زج أبنائها في سوق العمل المؤقت، ومن هنا تأخذ الأمية دوراً اساسياً في ازدياد نسبة العاملين المؤقتين في سوق العمل غير الرسمي، ويرجع السبب في ذلك إلى الشعور بعدم جدوى الدراسة لاسيما مع الارتفاع الهائل لنسب البطالة بين فئات المتعلمين[٤٨].

ثالثاً : الدافع السياسي (الأزمات والحروب)

يعرف علماء الاجتماع (الأزمة) على أنّها مأساة أو كارثة، وهي حالة تطلق على الاضطراب الذي يحدث بدون توقع، كالحروب والنزاعات المسلحة التي تكون نتائجها وخيمة على المجتمع، وتؤدي إلى الجوع وتدمير البنى التحتية ... الخ [٤٩]. ويطلق دوركا يم على تلك الأزمات التي تصاحب التحولات الاجتماعية المفاجئة بـ(الأونومي)[*]، التي يسود فيها فقدان المعايير الاجتماعية وهو نتيجة واضحة لتلك الأزمات، والتغيرات الاقتصادية سريعة الحدوث [٥٠]. والعراق علاوة على ما تقدم كان انموذجاً لمجتمع وطأته الحروب والنزاعات وسوء التصرف بالسلطة ، وكذلك سوء التصرف بالموارد ، مما أدى إلى اتساع قاع المجتمع لينخرط تحت جناحيه العديد من الفئات المهمشة التي يشوبها لأحساس بعدم الانتماء [٥١]. مما أدى إلى انتشار الفقر والتراجع الكمي والكيفي في النظام التعليمي، وانحسار دور التأمينات الاجتماعية وفرص التشغيل، وانقلاب الهرم الاجتماعي، مما زاد من حجم التدهور والمعاناة على الأصعدة كافة [٥٢].

وقد اسهمت كثير من الصراعات السياسية التي شهدها المجتمع العراقي ، في تنامي ظاهرة العمالة المؤقتة بشكلها الآني ، مثل الحروب سواء أكانت حروباً داخلية أم خارجية، والتي أدت إلى نزوح مئات الآ لاف من الأسر العراقية داخلياً وخارجياً ، كما هو الحال اليوم بسبب الاقتتال المذهبي وأثره الواضح على الأسر العراقية [٥٣].وهو بمثابة حلقة وصل مكملة للحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي منذ عام ١٩٩١، وكل هذه الأعمال والظروف دفعت بالأسر العراقية الفقيرة إلى البحث عن مهن مستحدثة أو العمل في مهن غير تنافسية، كونها مهناً ذات طابع وقتي وفيها نوع من التحيز الاجتماعي الواضح [٥٤].

لذلك باتت سياسة الدولة في ظل الأزمات عاجزة عن إيجاد حلول مناسبة، لاسيما توفير فرص عمل مكفولة اجتماعياً، لذا وجد أغلب أبناء الشعب العراقي نفسه أمام خيار ممارسة الأعمال الوقتية أو الجزئية، بوصفها حلاً من الحلول المتاحة أمامه التي تجعله يدخل الى سوق العمل ليمارس أبسط الأعمال لسد رمقه [٥٥].

رابعاً : الدافع الذاتي:

لقد ثبتَ أنَ ثمةَ علاقة وثيقة بين سلوك الفرد وفهمه لذاته ، فبعض الأفراد يلاقون صعوبة في تغيير سلوكهم حتى عندما يكون هذا السلوك مدمراً لنموهم ، وذلك لَان مفهوم الذات لديهم لم يتغير. وهذا يعني أنَّ سلوك الفرد في البيئة يعكس فكرته عن نفسه ، لذا فإن أي تعديل للسلوك لا يمكن أن يتم إلا بتعديل فكر الفرد عن ذاته [٥٦]. ولهذا ينشأ احساس لدى الأشخاص الذين يمارسون العمالة المؤقتة، هو غياب الطموح والخوف من المستقبل، وتكون النتيجة هي انحسار مستوى طموحهم حول طبيعة المجتمع

الذي يعيشون فيه والفقر الذي يحيوه، وهذا يؤدي إلى اضطراب القاعدة المعيشية وتردي دخل الأسر[٥٧]. فيصاب الفرد الذي يمارس العمالة المؤقتة بتوترات نفسية بسبب البيئة المحيطة به ، وتتولد عدنه عدم الثقة بالنفس والعجز عن التكيف مع المجتمع ، بسبب ما يلقاه من صعوبات شتى وعدم حصوله على عمل محترم ذو قيمة اجتماعية عالية [٥٨].

لذلك تبدو الدوافع الفردية للعمل المؤقت في تحليل شخصية الإفراد الذي يمارسونه ، وتبعاً لفرويد (Freud) فإن مكونات الشخصية هي ألهو (id) والانا (Ego) والانا الأعلى (super Ego) لا بد أن تعمل جميعها في تعاون وانسجام لتحقيق توازن الشخصية والاستقرار النفسي للفرد، والأنا الذي نمت نمواً سليماً هي التي تستطيع التوفيق بين القوى الثلاثة، أما الأنا الضعيفة فهي التي تخضع لسيطرة ألهو (الجانب الشهواني) وهنا يسود مبدأ اللذة، وما يطلبه الأنا الأعلى (الجانب المثالي) فيلجأ الفرد في حالة سوء التوافق إلى تحطيم القيود، وبالمقابل فإن سوء التوافق يعبر عنه باضطراب ناتج عن إخفاقات الفرد في تجاوز المحن والمعوقات التي تواجهه في سبيل إيجاد توازن سليم بين مطالبه ومطالب بيئته [٥٩]. وهذا ما توصلت إليه الدراسات التي عدت شخصيات أصحاب العمل المؤقت شخصية متعددة الأبعاد تعيش العزلة، فالعجز في الحصول على مورد مادي يحقق الضمان الاجتماعي. و ضغط الحياة المستمر والشديد يظهر الفرد في صورة نفسية بائسة مؤلمة ينطوي عليها الاكتئاب والقلق، مما يجعل هذه الفئة تتعرض إلى ما يسمى بالعزلة الاجتماعية [٦٠].

خامساً: الدافع الاجتماعي:

النظام الرمزي الذي ينظم حياة الأسرة العراقية على أساس أن الرجل هو رب الأسرة ،وهو المسؤول عنها من حيث تعامله مع مصادر الدخل وقدرته على توفير ما يشبع حاجات أسرته ، فالرجل هو المكلف بالإعالة والإنفاق على الأسرة ، من الناحية الشرعية والعرفية والقانونية ، لكن التغيرات الحضرية ، وشيوع الفردية ، وضعف الالتزامات الاجتماعية ، وتفكك الأسرة الممتدة ، جعل الأسرة الزوجية في حالة من المعاناة المادية بعد غياب الأب [٦١].

ومن هنا يظهر ضعف الدور الذي تمارسه شبكات الحماية الاجتماعية في دعم الأسر في المجتمع العراقي ، وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية مثل نزول الرجل والمرأة إلى سوق العمل لممارسة العمالة المؤقتة ، على الرغم من رصدها مبلغاً من المال يصل إلى حوالي (٥٠٠) مليار دينار . إلا أنه يلاحظ محدودية الدعم الذي تقدمه إلى تلك الأسر[٦٢].

وهذا يبدو واضحاً من خلال المبلغ الذي تقدمه كل شهر للفرد المستفيد وهو (٥٠) ألف دينار ، وهو مبلغ لا يساوي شيئاً ذا أهمية في ظروف الأسرة العراقية اليوم مع ازدياد الغلاء المعيشي وتفاقم متطلبات الحياة على كاهل الأسرة [٦٣].

وفي ضوء ذلك تبرز مشكلة التفكك الأسري كأحد أبرز العوامل التي تدفع أفراد المجتمع سواء أكان رجلاً أم نساء ، إلى العمل بهذه المهنة بسبب فقدان المعيل ، ولعدم وجود الأعمال المناسبة التي يستطيع الشخص إشغالها للحصول على مقومات الحياة والمعيشية ، الأمر الذي يعرض الأسر إلى أزمات اقتصادية ونفسية ومعنوية حادة تدفع بأفراد إلى قبول الأعمال الوقتية لسد حاجة الفقر والحرمان [٦٤].

لذا تفرض الضرورة الاجتماعية القيام ببعض الأعمال، نتيجة الظروف التي يمر بها المجتمع العراقي وارتفاع نسبة الفقر والعوز، ومع ازدياد المشكلات الاجتماعية ازداد اختلال صور التكافل الاجتماعي في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تناشز بين الأسرة الواحدة ،كلما كان التباين اكثر شدة في مستويات الدخل، وهذا بدوره يؤدي إلى قيام الأسر بدفع أبنائها إلى مزاولة الأعمال الوقتية وغيرها من الأعمال وهذا نتيجة حتمية لفقدان مستويات التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

الاستنتاجات

١- هنالك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى انتشار العمالة المؤقتة داخل مجتمعنا ومن أهمها الفقر والبطالة ...الخ.

٢- وجود العديد من المشاكل التي تجعل سوق العمل غير قادر على تقديم فرص توظيف أخرى للأفراد الباحثين عن العمل داخل هذا السوق. إضافة الى إن هذا السوق احادي الجانب.

٣- عجز الدولة عن إيجاد حلول مناسبة، لاسيما توفير فرص عمل مكفولة اجتماعياً، للأفراد الممارسين لتلك العمالة.

٤- التوترات النفسية التي يصاب بها من يمارس تلك العمالة مقارنة بالعمل الدائم.

٥- الأوضاع المضطربة التي يعيشها العراق، وتأثيرها الواضح على القطاع الاقتصادي مما جعل هذا القطاع غير قادر على القيام بمهامه أتجاه هذه العمالة.

التوصيات

١- وضع خطط استراتيجية من قبل المختصين بدراسة السوق في تحديد فرص العمل المؤقت بشكل علمي ودقيق، بما يتناسب مع ما يحملونه من تخصص.

٢- السعي لاستقطاب الاستثمارات من الخارج، وتوفير البيئة الجيدة لجلبها، وتفعيل دور القطاع الخاص مما يسهم في حل جزء من مشكلة العمالة المؤقتة.

٣- إقامة دراسات تحليلية عن الأوضاع التي تعيشها تلك العمالة في المؤسسات التي تتواجد فيها، وتقديمها الى الجهات المعنية من أجل سن قانون يحمي تلك العمالة في الأماكن التي تتواجد فيها.

٤- التخلي عن نظام المحسوبية، والعمل على كيفية تثبيت تلك العمالة في الحكومة على شكل وجبات من اجل تجنب الضغط التي تحدثه هذه العمالة على موازنة الدولة مما يؤدي الى احداث مشاكل الدولة في غنى عنها نتيجة الظروف الاقتصادية المتردية التي يعيشها العراق.

٥- شمول الأفراد الممارسين لمهنة العمالة المؤقتة بالضمان الاجتماعي الذي يحصل عليه من يمارس العمل الدائم في المؤسسات التي يتواجد فيها العمل المؤقت.

قائمة المراجع

أولا: المعاجم

١- احمد زكي البدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،(بيروت: مكتبة لبنان،١٩٨٢.

ثانياً: الكتب

١- احمد البرعي، وأخرون، نحو سياسة متكاملة لعلاج ظاهرة العمالة المؤقتة،(القاهرة: مطبعة الاهرام ، ١٩٩٩).

٢- إبراهيم عبد الستار، الإنسان وعلم النفس، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٨٦ ، ١٩٨٥) .

٣- أحمد جمال طاهر، وفيصل السالم، العمالة في دول الخليج العربي،(الكويت: منشورات ذات السلاسل،١٩٨٢).

٤- أحمد السيد النجار، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتميز ضد المرأة في التعليم وسوق العمل ،(القاهرة : دار النشر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١١).

٥- باقر سليمان النجار ، حلم الهجرة للثروة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١).

٦- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشاهد من الواقع الاجتماعي،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥).

٧- حسين عبد الحميد رشوان، التصنيع والمجتمع،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٠).

٨- خالد محمد القاسمي، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي،(بيروت : دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٧).

٩- خديجة حسن جاسم المشهداني، عمل الأطفال في الشوارع، (بغداد : دار الكتب والوثائق العربية ، ٢٠٠٤).

١٠- خوسيه ريبراوند و هابر ، العراق البحث عن حلول ،(لندن : نشرة الهجرة القسرية ، ٢٠٠٧).

١١- ديبانا رايان ، روبرت تشام برز ، أصوات الفقراء صيحة للتغيير ، (القاهرة : دار سيناء للنشر، ٢٠٠٢).

١٢- زهير قطب ، الطاقات الإنسانية العربية ، قراءة تحليلية لأوضاعها الديموغرافية والاجتماعية والتنظيمية والأحوال الشخصية ، (لبنان : معهد الإنماء العربي ،بيروت ١٩٨٧) .

١٣- سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، (مصر: دار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠).

١٤- سو تيا هانت ، جينيفر هلتن ، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية ، ترجمة قيس النوري ، سلسلة المائة كتاب ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨).

١٥- عزة كريم، العمل في المنشأة الصناعية الصغيرة ،(القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦).

١٦- قاسم حبيب صالح ، المجتمع العراقي تحليل سيكو سوسيولوجي لما حدث ويحدث ،(لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٨).

١٧- قيس النوري ، الأنثروبولوجية الحضرية بين التقليد والعولمة ، (الأردن : مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١).

١٨- كامليا فوزي الصالح، سيكولوجية المرأة العاملة ،(القاهرة : نهضة مصر الطباعة والنشر، ١٩٦٢).

١٩- كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، مزايا ومعوقات ، (بغداد : بيت الحكمة ، تموز ٢٠٠٦).

٢٠- لاهاي عبد الحسين ، أطر التنمية والحرب على النساء في العراق ، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٨ ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية ، ٢٠٠٦).

٢١- مازن رسول محمد ، سيسيولوجيا الأزمة ، المجتمع العراقي أنموذجاً ، (بغداد : المؤسسة الحضرية للطباعة والنشر، التاريخ،٢٠١٤).

٢٢- محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩).

٢٣- محمد عبد المولى الدقس، علم الاجتماع الصناعي، (عمان: مركز طارق للخدمات الجامعية، ١٩٩٩).

٢٤- محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الأسكوا، (١٩٩٧).

٢٥- محمود عبد الرشيد بدران، علم الاجتماع ودراسات المرأة، تحليل استطلاعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، ٢٠٠٢.

٢٦- محمود فيصل التل، الخدمة الاجتماعية العمالية ومستوياتها العربية والدولية،(الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (بت).

٢٧- مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، (عمان ، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧).

٢٨- مشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة علي حسين السوداني، (بغداد : بيت الحكمة للنشر ، ٢٠٠١) .

٢٩- معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية،(عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨).

٣٠- منظمة العمل العربية، الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العمالة في الأقطار العربية، مؤتمر العمل العربي الدورة العادية،٣/١٦،(العراق: بغداد، ١٩٨٢).

٣١- نادر إدريس التل، أفاق السوق،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،١٩٩١).

٣٢- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٧).

٣٣- يوسف ميخائيل أسعد، البشرية والمستقبل الغامض،(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

ثالثاً: المجلات والدوريات.

١- احمد إبراهيم محمود، المهمشون والسياسة في مصر، (بيروت : مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد٢٥٥ ، ٢٠٠٠).

٢- إلهام فرح ، كامل مغيث، تهميش المرأة ومأزق الأيديو لوجيا التنموية ،(ليبيا: مجلة الفكر العربي ، العدد ٦٨، معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢).

٣- عدنان ياسين مصطفى ، الفقر والمشكلات الاجتماعية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة العدد (١١) السنة الثالثة، بغداد، ٢٠٠١.

رابعاً: البحوث المقدمة في المؤتمرات والندوات العلمية

١- عدنان ياسين مصطفى، السياسة الاجتماعية في العراق، الإشكاليات و خيارات النهوض، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الأول المنعقد في بغداد من ٣ ـ ٥ أذار ٢٠٠٩.

٢- إبراهيم عبد الحمن رجب، الوضع الراهن وأفاق المستقبل ، (الكويت : ورقة قدمت في مؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع ، ١٠-١٢ أبريل ٢٠٠١).

خامساً: الرسائل والإطاريح

١- كفاح شبيب الدباغ ، مفهوم الذات وعلاقته بمركز السيطرة لدى الأطفال في دور الدولة وأقرانه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٧.

٢- محمد جميل أحمد الفريدي، ثقافة الفقر في المناطق المهمشة، دراسة انثرو بلوجيه في مدينة بغداد (سبع قصور أنموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٧.

٣- أسماء جميل رشيد ، الصورة الاجتماعية وصورة الذات في المجتمع العراقي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب ،، بغداد ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٠٦ .

سادساً: الوزارات

١- باسم حبيب صادق، مظاهر سوق العمل في العراق، اقتراح سياسات وتوصيات لتحسين أداء سوق العمل ، ورقة عمل مقدمة إلى وزارة التخطيط، قسم سياسيات التشغيل والقوى العاملة، ٢٠٠٦.

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إحصاءات السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة ، ٢٠٠٥.

٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات ، (العراق : مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، ٢٠٠٥) مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق .

٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق ،(العراق : التقرير التحليلي، ج١، ٢٠٠٥).

٥- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، قسم التشغيل والقروض ، التقرير التحليلي للعراق ، ٢٠٠٨

سابعاً: الأنترت:

١- سحر الياسري ، المرأة والعمل ، (العراق : جريدة الصباح ، ٢٣ /٥/ ٢٠١٣) الموقع على النت. http. www. Ahewa. Arg,m.asb.

٢- قانون العمل الذي اقره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية (٢٠١٥)،ص١.
http:ar. Parliament. Iq\ Attachments\ ammal

ثامناً: المصادر الأجنبية

1-Anthony Rewheeit and m. Ronaid Bu ckley, premenet employee attndes Toward temporary employment, in twrnational Jonrnal of selection assessment, vol(12), No(3),2004, p.p. 271-275.

2- Edwin A. J. van Hooft and mireiue Delong, predicting Job seeking for temporary employment, theory of planned behavionr: The moderating vole of in dividualism, and collectivism, Journal of occupational and organization psychology, vol (82), 2009, p.p. 295-316.

3- Javier C. polavieja, temporary contracts and labor market segmentation in Spain: an employment- rent approach, sociology working papers, paper No(1), university of Exford, 2003,p. 9.

4- Linda Levine, The labor market during the great depression recession, congressional research service, 2009,p.8.

5- Myers , Dowell Cynthia . j. Temporal in the occupational mobility of Immigrant & Native Born workers , American sociological Review , Yol . 63, Feb . 1998 .

6- Neil F ligstein and Luke Danter, The sociology of markets, the annual Review of sociology vol.(33), 2007,p.p. 105- 128.

7- Osawa, Machiko(1995). Part time temporary phoyment in japan, monthly Houseman, Susan & Labor reyiew, Octobwr

الهوامش

١- أحمد زكي البدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،(بيروت: مكتبة لبنان،١٩٨٢،ص٢٣٦.

٢- محمود فيصل التل، الخدمة الاجتماعية العمالية ومستوياتها العربية والدولية،(الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (بت)،ص١٦٣.

٣- قانون العمل الذي اقره مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية (٢٠١٥)،ص١.

4- Ammal. End 2015. Pdf. /Attachments /Ar. Parliament. Ig//http:

5- Osawa, Machiko(1995). Part time temporary phoyment in japan, monthly Houseman, Susan & Labor reyiew, Octobwr.

٦- باسم حبيب صادق، مظاهر سوق العمل في العراق، اقتراح سياسات وتوصيات لتحسين أداء سوق العمل ، ورقة عمل مقدمة إلى وزارة التخطيط، قسم سياسيات التشغيل والقوى العاملة، ٢٠٠٦،ص٢.

٧- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٧)،ص١١- ١٥.

8- Linda Levine, The labor market during the great depression recession, congressional research service, 2009,p.8.

9- Javier C. polavieja, temporary contracts and labor market segmentation in Spain: an employment- rent approach, sociology working papers, paper No(1), university of Exford, 2003,p. 9.

10- Edwin A. J. van Hooft and mireiue Delong, predicting Job seeking for temporary employment, theory of planned behavionr: The moderating vole of in dividualism, and collectivism, Journal of occupational and organization psychology, vol (82), 2009, p.p. 295-316.

11- Neil F ligstein and Luke Danter, The sociology of markets, the annual Review of sociology vol.(33), 2007,p.p. 105- 128.

12- Anthony Rewheeit and m. Ronaid Bu ckley, premenet employee attndes Toward temporary employment, in twrnational Jonrnal of selection assessment, vol(12), No(3),2004, p.p. 271-275.

١٣-لاهاي عبد الحسين ، أطر التنمية والحرب على النساء في العراق ، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٨ ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية ، ٢٠٠٦) ، ص١٢٥ .
١٤-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إحصاءات السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة ، ٢٠٠٥ ، ص١٥ .
١٥-سحر الياسري ، المرأة والعمل ، (العراق : جريدة الصباح ، ٢٣ /٥/ ٢٠١٣) الموقع على النت. http. www. Ahewa. Arg,m.asb.
١٦-قاسم حبيب صالح ، المجتمع العراقي تحليل سيكو سوسيولوجي لما حدث ويحدث ،(لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٨) ، ص٧٧ .
١٧-زهير قطب ، الطاقات الإنسانية العربية ، قراءة تحليلية لأوضاعها الديموغرافية والاجتماعية والتنظيمية والأحوال الشخصية ، (لبنان : معهد الإنماء العربي ،بيروت ١٩٨٧) ، ص١٣٧ .
١٨-عدنان ياسين مصطفى ، الفقر والمشكلات الاجتماعية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة العدد (١١) السنة الثالثة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧٥ .
١٩-محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩)،ص٢٧.
٢٠-حسين عبد الحميد رشوان، التصنيع والمجتمع،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٠)،ص٧٦.
٢١-ديبانا رايان ، روبرت تشام برز ، أصوات الفقراء صيحة للتغيير ، (القاهرة : دار سيناء للنشر، ٢٠٠٢) ، ص٤ .
٢٢-أحمد جمال طاهر، وفيصل السالم، العمالة في دول الخليج العربي،(الكويت: منشورات ذات السلاسل،١٩٨٢)،ص٢١-٢٢.
٢٣-يوسف ميخائيل أسعد، البشرية والمستقبل الغامض،(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣) ، ص ١٢٠ .
24- Myers , Dowell Cynthia . j. Temporal in the occupational mobility of Immigrant & Native Born workers , American sociological Review , Yol . 63, Feb . 1998 .
٢٥-مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، (عمان ، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧) ، ص ٦٧ .
٢٦-منظمة العمل العربية، الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العمالة في الأقطار العربية، مؤتمر العمل العربي الدورة العادية،٣/١٦،(العراق: بغداد، ١٩٨٢)،ص١٢.
٢٧-سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، (مصر: دار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠) ، ص٥٥ .
٢٨-حسين عبد الحميد رشوان، التصنيع والمجتمع، مصدر سابق ذكره، ص١٩٦.
٢٩-خالد محمد القاسمي، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي،(بيروت : دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٧)،ص٨٠-٨١.
٣٠-إبراهيم عبد الحمن رجب، الوضع الراهن وأفاق المستقبل ، (الكويت : ورقة قدمت في مؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع ، ١٠ـ١٢ أبريل ٢٠٠١) ، ص٢٢ .
٣١-محمود عبد الرشيد بدران، علم الاجتماع ودراسات المرأة، تحليل استطلاعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، ٢٠٠٢، ص١٧ .
٣٢-إلهام فرح ، كامل مغيث، تهميش المرأة ومأزق الأيديو لوجيا التنموية ،(ليبيا: مجلة الفكر العربي ، العدد ٦٨، معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢)، ص١٣ .
٣٣-المصدر نفسه ،ص١٩.
٣٤-معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية،(عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨)، ص١٩٨ .
٣٥-كامليا فوزي الصالح، سيكولوجية المرأة العاملة ،(القاهرة : نهضة مصر الطباعة والنشر، ١٩٦٢) ، ص ٤٦.
٣٦-محمد جميل أحمد الفريدي، ثقافة الفقر في المناطق المهمشة، دراسة انثرو بلوجيه في مدينة بغداد (سبع قصور أنموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٧، ص ١٤٩.
٣٧-نادر إدريس التل، أفاق السوق،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،١٩٩١)، ص٤٣.
٣٨-احمد البرعي، وأخرون، نحو سياسة متكاملة لعلاج ظاهرة العمالة المؤقتة،(القاهرة: مطبعة الاهرام ، ١٩٩٩) ، ص٣٥ ـ ٣٧ .
٣٩-نادر إدريس التل ، افاق السوق ، مصدر سابق ذكره، ص ٣٨ .

٤٠-المصدر نفسه،ص٣٩.
٤١-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق ،(العراق : التقرير التحليلي، ج١، ٢٠٠٥)، ص٣١ .
٤٢-خديجة حسن جاسم المشهداني، عمل الأطفال في الشوارع،(بغداد: دار الكتب والوثائق العربية ، ٢٠٠٤) ، ص ٢٩.
٤٣-خديجة حسن جاسم المشهداني، عمل الأطفال في الشوارع، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠.
٤٤-قيس النوري ، الأنثروبولوجية الحضرية بين التقليد والعولمة ، (الأردن : مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١) ، ص٢٠٦ .
٤٥-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات ، (العراق : مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، ٢٠٠٥) مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق ، ص١٢ .
٤٦-أحمد السيد النجار، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتميز ضد المرأة في التعليم وسوق العمل ،(القاهرة : دار النشر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١١) ، ص٨٦ .
٤٧-عزة كريم، العمل في المنشأة الصناعية الصغيرة ،(القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦) ، ص١٧٩.
٤٨-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشاهد من الواقع الاجتماعي،(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥) ، ص٣٢ .
٤٩- حسين عبد الحميد رشوان، مشاهد من الواقع الاجتماعي، مصدر سبق ذكره ،ص٣٢.
٥٠-احمد إبراهيم محمود، المهمشون والسياسة في مصر، (بيروت : مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد٢٥٥ ، ٢٠٠٠) ، ص٨٢ .
٥١-الأونومي : هو مصطلح ذكره دور كايم في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي عام ١٨٩٣) تعني اللاقانون واللاقاعدية وينم جميعها عن أخلال في التركيب الذي يؤدي إلى حالة اللاقانون وإلى افتقار مفهوم السلوك إلى القاعدة والمعيار التي يمكن بها وبناء عليها قياس أو تميز السلوك السوي عن السوك غير السوي ، إذ تصاب القيم والأعراف والمعتقدات والقانون في المجتمع بالضعف والوهن ومن ثم يحدث القلق والتوتر لدى الفرد مما يؤدي الى ارتباكه أو أنعزاله عن المجتمع .
٥٢-مازن رسول محمد ، سيسيولوجيا الأزمة ، المجتمع العراقي أنموذجاً ، (بغداد : المؤسسة الحضرية للطباعة والنشر، التاريخ،٢٠١٤) ، ص٢٤-٢٧ .
٥٣-المصدر نفسه، ص٢٩.
٥٤-عدنان ياسين مصطفى، السياسة الاجتماعية في العراق، الإشكاليات و خيارات النهوض، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الأول المنعقد في بغداد من ٣ ـ ٥ أذار ٢٠٠٩.
٥٥-خوسيه ريبراوند و هابر ، العراق البحث عن حلول ،(لندن : نشرة الهجرة القسرية ، ٢٠٠٧) ، ص١١.
٥٦-مشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة علي حسين السوداني، (بغداد : بيت الحكمة للنشر ، ٢٠٠١) ، ص ٤٤ .
٥٧-باقر سليمان النجار ، حلم الهجرة للثروة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) ، ص ٣٨ .
٥٨-كفاح شبيب الدباغ ، مفهوم الذات وعلاقته بمركز السيطرة لدى الأطفال في دور الدولة وأقرانه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٧ ، ص٩٨ .
٥٩-أسماء جميل رشيد ، الصورة الاجتماعية وصورة الذات في المجتمع العراقي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب ،، بغداد ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٠٦ ، ص١٦٩ ـ ١٧٠ .
٦٠-سو تيا هانت ، جينيفر هلتن ، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية ، ترجمة قيس النوري ، سلسلة المائة كتاب ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨) ، ص ٢٥٦ .
٦١-أسماء جميل رشيد، الصورة الاجتماعية وصورة الذات في المجتمع، مصدر سبق ذكره،ص١٨١.
٦٢-إبراهيم عبد الستار، الإنسان وعلم النفس، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٨٦ ، ١٩٨٥) ، ص١٩٠.
٦٣-محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الأسكوا، (١٩٩٧)،ص١٩.
٦٤-كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، مزايا ومعوقات ، (بغداد : بيت الحكمة ، تموز ٢٠٠٦) ، ص٢٩ .
٦٥-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، قسم التشغيل والقروض ، التقرير التحليلي للعراق ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٠.
٦٦-محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة، مصدر سبق ذكره،ص٤٥.